الصباح الاقتصادية
12
العدد 2523 - السنة التاسعة
الجمعة 17 شوال 1437 - الموافق 22 يوليو 2016
Friday 22 July 2016 - No.2523 - 9th Year

لدعم شبكات توزيع المياه وتطوير منظومات مياه الشرب

الصندوق الكويتي للتنمية يمنح تونس قرضاً بقيمة 22 مليون دينار

جانب من توقيع الاتفاقية

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التونسية أمس الخميس اتفاقية قرض بقيمة 22 مليون دينار كويتي (الدولار الأمريكي يعادل 301ر0 دينار) لدعم شبكات توزيع المياه وتطوير منظومات مياه الشرب بتونس.

وقال المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبد الوهاب البدر في كلمة خلال حفل التوقيع إن دولة الكويت وتونس تربطهما علاقات تعاون متجذرة حيث يساند صندوق التنمية منذ ثلاثة عقود جهود تونس في مجال التنمية الاقتصادية عبر مساعدتها على تمويل عدة مشاريع لا سيما لدعم وتأهيل البنية التحتية.

وأوضح البدر في تصريح صحفي عقب التوقيع أن اتفاقية القرض التي تم توقيعها أمس ستخصص لدعم وتأهيل منظومة مياه الشرب في تونس مشيرا إلى أنه أجرى محادثات مع وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التونسي ياسين إبراهيم تطرقت إلى مناقشة فرص استثمارية ومشاريع تنموية أخرى سيبحث الصندوق الكويتي للتنمية المشاركة في تمويلها.

من جهته أشاد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التونسي ياسين إبراهيم في تصريح صحفي بمستوى علاقات التعاون بين دولة الكويت وتونس على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاستثمارية مؤكدا أن الصندوق الكويتي للتنمية لعب دورا كبيرا وحيويا في دعم التعاون بين البلدين حيث تم إبرام أولى اتفاقيات التمويل بين الجانبين في عام 1963.

وأوضح إبراهيم أن الصندوق قام خلال العقود الثلاثة الماضية بتمويل نحو 33 مشروعا بقيمة 172ر975 مليون دينار كويتي خصصت لإقامة شبكة حديثة من المنشآت الأساسية في عدة قطاعات كمياه الشرب والري والصرف الصحي والسدود والتنمية الزراعية وتأهيل المناطق الصناعية والصحة والتعليم.

وشدد على أن حجم هذه التعهدات المالية يؤكد الرغبة الصادقة لدى الجانب الكويتي في تحقيق التضامن بين البلدين في مواجهة التحديات التنموية ويضفي مزيدا من الفاعلية على علاقات التعاون بينهما.

وأشار إلى أن قيمة القرض الذي تم توقيع اتفاقيته أمس تبلغ 22 مليون دينار كويتي بنسبة فائدة ثابتة تبلغ 1ر5 بالمئة ولمدة 25 سنة مع خمس سنوات فترة إمهال وسيخصص لتمويل مشروع إعادة تأهيل منظومات مياه الشرب بهدف تلبية الطلب على مياه الشرب في تونس حتى عام 2030.

بدوره أكد السكرتير الأول والقائم بالأعمال بالإنابة في سفارة الكويت بتونس دخيل الخرينج أن اتفاقية القرض التي تم إبرامها اليوم تندرج في إطار علاقات التعاون بين البلدين حيث بدأ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تمويل مشاريع تنموية في تونس منذ عام 1963.

وذكر الخرينج أن الصندوق الكويتي يدرس تمويل العديد من المشاريع الأخرى في تونس ما يظهر مساهمات دولة الكويت بتوجيهات من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في الجهود التنموية بتونس والعالم العربي.

كما وقع المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية البدر مع الوزير إبراهيم اتفاقية هبة بقيمة مئة ألف دينار كويتي ستخصص لدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع استصلاح وتلمين خليج مدينة (المنستير) شرقي تونس.

«التجارة»: «أونكتاد» يتبنى مقترحات عربية تعنى بالتنمية المستدامة ودعم فلسطين

يوسف العلي والسفير قمبي القرحان ووزيرة خارجية جمهورية كينيا

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) تبنى مقترحات مقدمة من الدول العربية لمجموعة (ال77 + الصين) وأدرجها ضمن إعلان المؤتمر الذي تستضيفه العاصمة الكينية (نيروبي) بمشاركة دولة الكويت.

وقالت الوزارة في بيان صحافي أمس الخميس إن مؤتمر (أونكتاد) الرابع عشر في نيروبي ويشارك فيه وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي ممثلا الكويت ويختتم غدا تبنى عدة مقترحات أهمها تعزيز التنمية المستدامة ودعم دولة فلسطين لاسيما في مجال التجارة الدولية.

وأوضحت أن تلك الاقتراحات سبق الإعداد لها في اجتماعات المجموعة العربية في (جنيف) وفي دعم الدول التي تستقبل اللاجئين علاوة على التأكيد على نتائج المؤتمر الوزاري ال14 لمنظمة التجارة الدولية.

ولفتت إلى أن مؤتمر (أونكتاد) وهو السلطة الوزارية الأعلى للمنظمة يبحث في جلساته كيفية النهوض بالاقتصاد الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي ودعمه فنيا وماديا علاوة على بحث تحول الاقتصادات الى النمو المستمر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والتأكيد على أهمية الاستثمار على المدى الطويل وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وأشارت إلى أن الجلسات تطرقت أيضا إلى أهمية أن يكون الاستثمار لائقا عالميا من الناحية البيئية وأن تكون عمليات النمو في مجال التمويل والاستثمار والصناعة مستمرة وضمن استراتيجيات واضحة وبأهداف محددة.

ويعقد مؤتمر (أونكتاد) كل أربع سنوات ويتناول قضايا التجارة الدولية والاقتصاد وتحديات التنمية العالمية والقضاء على الفقر من خلال خطة التنمية المستدامة إلى عام 2030 التي أقرها قادة الدول العالمية في سبتمبر 2015 في (وليفة نيروبي). ويعنى مؤتمر أونكتاد الذي عقد 17 يوليو الجاري ويختتم اليوم بتقديم الدعم التقني والدراسات والإحصاءات التي تدعم صانع القرار في الدول النامية ودعم الدول التي تواجه مصاعب اقتصادية نتيجة الآثار المرتبطة بظاهرة الإرهاب أو تلك المتعلقة باستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين فضلا عن تعزيز الدعم المقدم للشعب الفلسطيني لتحقيق التنمية الشاملة.

وتتولى وزارة التجارة والصناعة الكويتية مهمة تنظيم أوجه النشاط التجاري محليا وخارجيا وإقامة المعارض المحلية والخارجية والمشاركة في المعارض الأجنبية فضلا عن الإشراف على أنشطة التسويق العقاري في مسعى لتنويع مصادر الدخل في البلاد وتحقيق الرؤية السامية بتحويل الكويت مركزا تجاريا وماليا.

أبرز سمات بورصة الكويت خلال الأسبوع

عمليات تجميع وترقب للإفصاحات وشائعات تتحكم في أداء المؤشرات

أداء متباين خلال الأسبوع

شهدت تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) خلال جلسات الأسبوع المنتهي أمس الخميس مجموعة من المتغيرات أبرزها للمضاربات وعمليات تجميع على الأسهم الصغيرة وترقب لإفصاحات الشركات.

وكان لافتا من المسار العام لجلسات هذا الأسبوع استمرار أسهم البنوك والمجموعات الاستثمارية في الهيمنة على مجريات الحركة لاسيما مع بدء بعض البنوك في الإفصاح عن بياناتها المالية عن الربع الثاني من العام الحالي.

وأثرت المضاربات وعمليات جني الأرباح وتبديل المراكز في تشكيل المسار العام السوق خلال هذا الأسبوع تزامنا مع ازدياد الشائعات حول أخبار بعض الشركات المدرجة ما انعكس على إقفالات المؤشرات الرئيسية الثلاثة.

وشهدت جلسة يوم الأحد الماضي زيادة المضاربات على الأسهم الصغيرة في ظل منهجية الترقب التي يتبعها المتعاملون حتى تظهر المحفزات لاسيما إعلان البيانات المالية للشركات عن فترة الربع الثاني من العام الحالي.

وبرزت في جلسة الاثنين تحركات انتقائية على العديد من الأسهم وحذر المتعاملين تزامنا مع بدء توالي إفصاحات بعض الشركات عن بياناتها المالية عن الربع الثاني من العام الحالي.

وتحرك السوق مع موجة التفاؤل التي أفرزتها البيانات المالية لبعض البنوك عن الربع الثاني ما انعكس على العديد من الأسهم ذات الصلة وهو أمر اعتادت عليه الحركة مع بداية الربع الثالث.

وشهدت الجلسة سيطرة التحركات الانتقائية من جانب بعض المحافظ المالية تجاه بعض الأسهم الشعبية وتحديدا دون الـ100 فلس التي باتت أبرز سمات الحركة منذ بداية العام مع تماسك الأسهم القيادية.

وأنهى السوق جلسة الثلاثاء الماضي على انخفاض بواقع تسع نقاط وسط عمليات بيع وشراء على أسهم مصرفية إلى جانب عمليات تجميع على أسهم شركات.

أما جلسة الأربعاء فشهدت ارتفاعا شبه جماعي للقطاعات المدرجة باستثناء قطاعي الخدمات الاستهلاكية والصناعية وسط مضاربات على الأسهم الصغيرة وانتشار إشاعات بشأن حجم أرباح شركات لم تعلن بياناتها المالية عن الربع الثاني.

وعلى صعيد جلسة أمس الخميس كان لافتا ظهور بعض التخارجات من جانب صغار المتعاملين حيث يرغب بعضهم في البيع بهدف الاحتفاظ بالسيولة (الكاش) للدخول بها مجددا في جلسة بداية الأسبوع المقبل وفق نظرية العرض والطلب.

وحلت أسهم شركات (إيفا) و(المال) و(المدينة) و(السلام) و(هيتس تلكوم) في قائمة الشركات الأكثر تداولا في حين جاءت أسهم شركات (امتيازات) و(إيفا) و(المدينة) و(المنتجعات) و(نابيسكو) في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا.

وشهدت أسهم 44 شركة ارتفاعات بينما انخفضت 30 شركة من إجمالي الشركات التي تم التداول عليها والبالغة 116 شركة واستقرت تعاملات أسهم 42 شركة.

وارتفع معدل القيمة المتداولة إلى 10ر4 مليون دينار مقارنة بـ 8ر2 مليون دينار في جلسة أمس الأول الأربعاء وارتفع معدل الكميات المتداولة إلى 110ر7 مليون سهم مقابل 103ر6 مليون سهم في جلسة أمس الأول.

وشهد القطاع العقاري ارتفاعا بواقع 5ر08 نقطة ليقفل عند مستوى 839 نقطة ومؤشر الخدمات المالية بنحو 2ر9 نقطة ليسجل 564 نقطة بينما انخفض مؤشر التكنولوجيا بواقع 5ر5 نقطة ليقفل عند 1021 نقطة.

وانخفض مؤشر قطاع البنوك 0ر01 نقطة مسجلا 789 نقطة ومؤشر قطاع التأمين 8ر33 ليصل إلى مستوى 1017 نقطة في حين ارتفع مؤشر قطاع الاتصالات 3ر04 نقطة ليصل الى 604 نقطة.

وتراجع مؤشر السلع الاستهلاكية 1ر9 نقطة مسجلا 1197 نقطة بينما ارتفع مؤشر قطاع النفط والغاز 7ر9 نقطة مسجلا 789 نقطة ومؤشر المواد الأساسية 9ر25 نقطة ليصل الى 967 نقطة.

وأغلق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) جلسة أمس مرتفعا 11ر99 نقطة ليصل إلى مستوى 5391 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 10ر4 مليون دينار عبر 2478 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 110ر7 مليون سهم.

«بيت الطاقة» تتحول للخسائر في الربع الثاني

أظهرت النتائج المالية لشركة بيت الطاقة القابضة (ENERGYH)، المدرجة ببورصة الكويت، تحولها إلى الخسائر بالربع الثاني من العام الجاري، بحسب بيان للشركة.

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة الكويت أمس الخميس، أن صافي خسائر الفترة بلغ 2.44 مليون دينار (8.05 مليون دولار)، مقابل أرباح بقيمة 61.15 الف دينار (201.87 الف دولار) لنفس الفترة من عام 2015.

وحققت الشركة صافي خسائر بلغ 1.49 مليون دينار في النصف الأول من العام الجاري، مقابل خسائر بلغت 963.44 الف دينار في الفترة ذاتها من عام 2015، بزيادة 54.6%، وفقا للبيان.

وبلغت أرباح الشركة في الربع الأول من العام الجاري 956.6 الف دينار، مقابل خسائر بقيمة 1.03 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي.

وأنهى سهم الشركة جلسة اليوم متراجعاً 1.03% عند سعر 48 فلسا، وذلك من خلال تداول 100 الف سهم بقيمة 4.85 الف دينار.

ارتفاع حصة المساهمين يتراجع بأرباح «وثاق» في الربع الثاني

أظهرت النتائج المالية لشركة وثاق للتأمين التكافلي (WETHAQ)، المدرجة ببورصة الكويت، تراجع أرباحها في الربع الثاني من العام الجاري، بنسبة 27.17%، وفقا لبيان للشركة.

وأشارت الشركة في بيان لبورصة الكويت أمس الخميس، إلى أن صافي أرباح الفترة بلغ 191.25 الف دينار (631.3 الف دولار)، مقابل أرباح بقيمة 262.62 الف دينار (866.99 الف دولار) لنفس الفترة من عام 2015.

وأوضحت الشركة، في البيان، أن السبب وراء التراجع بالأرباح يعود إلى ارتفاع حصة المساهمين في التأمين التكافلي، وكذلك ارتفاع اتعاب الإدارة من حاملي الوثائق.

وحققت الشركة صافي أرباح بلغ 522.62 الف دينار في النصف الأول من العام الجاري، مقابل أرباح بلغت 680.84 الف دينار في الفترة ذاتها من العام 2015، بتراجع 23.23%، وفقا للبيان.

وبلغت أرباح الشركة في الربع الأول من العام الجاري 331.39 الف دينار، مقابل أرباح بقيمة 363.8 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي.

وكان آخر تداول للسهم في جلسة 19 يوليو، والتي أغلق فيها عند سعر 30 فلسا.

انخفاض المبيعات يهبط بأرباح «مواشي» 41 % في الربع الثاني

أظهرت النتائج المالية لشركة نقل وتجارة المواشي (CATTL)، تراجع أرباح الشركة في الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 40.6%، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من العام الماضي، وفقا لبيانات الشركة.

وأظهرت النتائج المنشورة، أمس الخميس، على موقع البورصة الكويتية، تحقيق الشركة أرباحا خلال الفترة بقيمة 1.11 مليون دينار (3.66 مليون دولار)، مقابل ربح قدره 1.87 مليون دينار (6.17 مليون دولار) للربع الثاني من العام الماضي.

وبحسب النتائج، بلغت أرباح الشركة في النصف الأول من العام الجاري 2.02 مليون دينار، مقابل ربح قيمته 2.83 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2015، بانخفاض في الأرباح بمعدل 28.6%.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أمس الخميس، إن انخفاض أرباح الفترة يعود إلى انخفاض المبيعات الخارجية للشركة.

كانت أرباح «مواشي» قد تراجعت 4% في الربع الأول من العام الجاري لتصل إلى 914 الف دينار، مقابل أرباح بقيمة 952 الف دينار لنفس الفترة من عام 2015، بحسب بيانات الشركة المالية المنشورة على موقع البورصة.